ضعف السوق سيستمر في ظل اضطراب الإنتاج في ليبيا والعراق

برنت يرتد للصعود إلى 54 دولاراً وسط «تقلبات» السوق

انتعش مزيج برنت الخام متجاوزا 54 دولارا للبرميل في تعاملات اتسمت بالتقلب أمس الثلاثاء، واسترد جزءا من خسائره في الجلسة السابقة حين نزل لأقل مستوى في ستة أسابيع ولكن مخاوف بشأن تفاقم تخمة المعروض حدت من مكاسب الخام. لكن يبقى هذا الارتفاع المحدود هامشيا في ظل الخسارة التي تكبدتها أسعار النفط، حيث إن المشكلة بحسب خبراء في شؤون النفط أن التراجع المستمر لن يتوقف، في ظل غياب المؤشرات الإيجابية والتي تدعم السوق وتعيده للتوازن، وهو ما لم يحدث إلا في منتصف العام وقبل نهاية يونيو المقبل.

وبحسب الخبراء فإن ضعف السوق سيستمر، في ظل اضطراب الإنتاج في ليبيا والعراق، وتباطؤ الطلب في الأسواق الواعدة، إضافة إلى قوة الدولار.

فقد نزلت أسعار الخام الأميركي على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي للجلسة السادسة على التوالي مقتربا من أدنى مستوياته في ستة أسابيع ليظل الفارق بين الخامين نحو عشرة دولارات ويقول محللون إنه قد يتسع أكثر.

وقال بنك مورجان ستانلي «تفوق الإمدادات في السوق الطلب ويرجع هذا في جزء منه لنجاح النفط الصخري الأميركي».

وأضاف البنك أن عدد منصات الحفر الأميركية انخفضت من 1809 منصة قبل عام إلى 1125 منصة الأسبوع الماضي، ولكن الدورات السابقة أظهرت «أنه عادة ما تكون هناك فجوة زمنية بين توقف الحفر وتوقيت توقف تنامي المعروض النفطي».

وارتفع مزيج برنت الخام ثمانية سنتات إلى 54.02 دولارا للبرميل وكان قد نزل في وقت سابق إلى 53.94 دولار. وأغلق عقد ابريل الذي انتهى أجله في الجلسة السابقة منخفضا 1.23 دولار كان قد سجل في وقت سابق من الجلسة 52.50 دولار وهو أقل مستوى منذ الثاني من فبراير.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 43.73 دولار للبرميل منخفضا 15 سنتا ولكنه أعلى قليلا من أقل مستوى في ستة أسابيع الذي سجله أمس الاثنين عند 42.85 دولار للبرميل.

عدد منصات الحفر الأمريكية انخفضت من 1809 منصة قبل عام إلى 1125 منصة

موانئ شرق ليبيا تصدر 1.2 مليون برميل خلال أيام

وزيرة النفط النيجيرية: انخفاض الأسعار سيعرقل مساعينا لزيادة الإنتاج

وقال بنك ايه.ان.زد «نتوقع أن يستمر الضغط على خام غرب تكساس الوسيط نتيجة نمو أكبر للمخزونات مع بدء موسم فترات الصيانة الموسمية ونتوقع أن يستمر ذلك على المدى القصير».

ويترقب التجار بيانات مخزونات الخام الأميركية لتحديد اتجاه الأسعار ويرجح استطلاع أجرته «رويترز» زيادة المخزونات للأسبوع العاشر لتسجل مستويات قياسية جديدة.

على صعيد متصل ذكرت «أوبك» في تقريرها حول الطلب على النفط، فإن الطلب العالمي سينمو بمعدل 1.17 مليون برميل يوميا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وهو ما معناه أن إجمالي الطلب على النفط في 2015 سيصل إلى 92.37 مليون برميل مقارنة بنحو 91.21 مليون برميل يوميا في عام 2014، وفقا لما ذكرته «جريدة الشرق الأوسط».

وذكرت «أوبك» إن الطلب على نفط دولها الأعضاء سيبقى عند 29.1 مليون برميل يوميا، وهو المعدل نفسه الذي ذكرته في تقريرها لشهر فبراير الماضي، وهو رقم أقل من سقف الإنتاج المعتمد للمنظمة منذ ديسمبر 2011 والبالغ 30 مليون برميل يوميا.

وستأتي غالبية النمو في الطلب على النفط في العام الحالي 2015 بين بلدين رئيسيين؛ هما السعودية والصين، فيما سيشكل الطلب من الشرق الأوسط والصين نحو نصف الزيادة المتوقعة من الطلب على النفط في العالم خلال العام.

ومن بين الزيادة البالغة 1.17 مليون برميل يوميا سيأتي 310 آلاف برميل يوميا منها من الصين، فيما ستكون حصة السعودية منها قرابة 150 ألف برميل يوميا. وسيشكل النمو في الطلب من المملكة نصف نمو الطلب على النفط من الشرق الأوسط هذا العام، الذي سينمو بنحو 280 ألف برميل يوميا عن العام الماضي.

من جهة أخرى قال مسؤولون إن من المنتظر أن تصدر ليبيا أكثر من 1.2 مليون برميل من النفط الخام من ميناءي الحريقة والزويتينة خلال الأيام القادمة.

وقال مسؤول إنه سيتم تحميل ناقلة بستمئة ألف برميل من الخام من ميناء الحريقة في طبرق يوم الأربعاء أو الخميس.

وانتهت ناقلة للتو من تحميل نفس الكمية بميناء الزويتينة ومن المتوقع وصول ناقلة ثانية إلى هناك في الأسبوع القادم.

وقال متحدث باسم شركة الخليج العربي للنفط (أجوكو) إن الشركة الليبية تنتج حاليا نحو 270 ألف برميل يوميا.

وتشمل الأصول التابعة للشركة حقلي السرير والمسلة اللذين يغذيان ميناء الحريقة.

وعلى صعيد متصل قالت وزيرة النفط النيجيرية ديزاني اليسون مادويكي يوم الثلاثاء إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيعرقل مساعي البلاد لزيادة إنتاجها إلى أربعة ملايين برميل يوميا.

وقالت الوزيرة في كلمة تلاها جوزيف داوها العضو المنتدب للمجموعة في مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية «المرونة في الإنفاق الرأسمالي والتمويل بصفة عامة ستقل أكثر في السنة 2015».

وأضافت «استمرار انخفاض أسعار النفط سيحد من مساحة المناورة للقطاع... وتحقيق هدف الأربعة ملايين برميل يوميا.

«يجب على القطاع أن يتحدى نفسه لجمع أموال من أجل تلبية هذه الأهداف».

وتتولى اليسون مادويكي أيضا رئاسة منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك».

في تقرير أعدته الأمانة العامة لاتحاد غرف «التعاون»

دعوة رؤوس الأموال الخليجية لاغتنام انخفاض النفط

رؤوس الأموال الخليجية مدعوة للتحرك نحو آسيا

دعا تقرير اقتصادي أعدته الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، رؤوس الأموال الخليجية إلى اغتنام الفرص الاستثمارية الناتجة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

وأوضح التقرير أن دولا مستهلكة للنفط استفادت طيلة الأشهر الماضية من انخفاض أسعار الخام دوليا، وهي دول ذات اقتصادات ناشئة، وبالتالي فإن رؤوس الأموال الخليجية مدعوة للتحرك نحو هذه الدول وإبرام شراكات إستراتيجية معها في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها.

وشدد اتحاد الغرف الخليجية على أن دول مجلس التعاون مطالبة بالتوجه نحو اقتصادات عربية وآسيوية للاستفادة من مواردها الزراعية والحيوانية والصناعية عبر استثمار الفوائض المالية التي حققتها دول المجلس في السنوات الماضية التي كان يفوق فيها سعر برميل النفط 120 دولارا للبرميل، في حين تراجع حاليا إلى ما دون ستين دولارا.

مجالات الاستثمار

وحدد التقرير المجالات التي يمكن لرأس المال الخليجي أن يركز عليها، وهي المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية والصناعية ومشروعات البنى التحتية والطاقة.

ونبهت أمانة اتحاد الغرف الخليجية إلى أن هذه الدعوة للاستثمار لا تعني بالضرورة خروج رؤوس الأموال الخليجية من دول المجلس، وإنما تعني الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي ستبرز في عدد من الدول التي تستفيد من انخفاض أسعار النفط، وتتم هذه الاستفادة عبر إنشاء مشاريع تنموية تحقق عوائد جيدة للأموال الخليجية.

وحذر التقرير مما وصفه بتسرع رؤوس الأموال الخليجية في الدخول في مشاريع تعلن بين الحين والآخر من قبل دول تضرر اقتصادها بسبب انخفاض أسعار النفط، خاصة في قطاع العقار في الدول الأوروبية.

معدلات النمو

وفي سياق متصل، قال التقرير نفسه إن الاقتصاد الخليجي حقق العام الماضي نموا بنسبة 4.4% مقارنة بـ4.1% في 2013، إذ أسهم نمو مستويات الإنفاق الحكومي وتحسن ظروف القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي غير النفطي في المنطقة بنسبة 6.1% عام 2014، مقارنة بنسبة 5.7% عام 2013.

وأما الناتج النفطي الخليجي، فقد حقق نموا 0.6% فقط في عام 2014 بالمقارنة مع 0.7% عام 2013، وهو ما يعكس تراجع الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون في العام الجاري -بحسب اتحاد الغرف- معدل نمو قدره 4.5%.

وتقول الأمانة العامة لاتحاد الغرف إن التحدي الرئيسي أمام هذه التوقعات لنمو الاقتصاد الخليجي يتجلى في عدم تعافي النمو الاقتصادي العالمي بالصورة المطلوبة، علاوة على بقاء أسعار الخام لفترة طويلة ما بين خمسين وستين دولارا للبرميل، وهو ما سيدفع الحكومات الخليجية إلى خفض برامج الإنفاق العام الذي يعد محركا أساسيا للنمو في المنطقة.

تحليل: أي اتفاق نووي إيراني قد يفتح صنابير النفط بعد شهور لا أسابيع

واشنطن - «وكالات»: من المستبعد أن يؤدي الاتفاق المحتمل بشأن البرنامج النووي الإيراني ومن ثم تخفيف العقوبات الاقتصادية عليها إلى إغراق الأسواق العالمية بمزيد من النفط في وقت قريب رغم نية إيران المعلنة استرداد حصتها التي فقدتها في السوق بسبب القيود على صادراتها.

ومازال المفاوضون يعملون على وضع تفاصيل الاتفاق المستهدف التوصل إليه بنهاية يونيو حزيران المقبل.

غير أن خبراء في السوق ومسؤولين أمريكيين سابقين ودبلوماسيين غربيين يقولون إنه في حكم المؤكد تقريبا أن الاتفاق سيرفع العقوبات على مراحل ويؤجل العودة الجزئية لصادرات النفط الخام الإيرانية إلى الأسواق حتى عام 2016 على الأقل.

وساهم ما تحقق من تقدم في المحادثات التي جرت في سويسرا هذا الشهر في انخفاض أسعار النفط أكثر من عشرة في المئة خلال الأسبوع الأخير إذ يتأهب بعض التجار والمحللين لطرح ما يصل إلى مليون برميل يوميا من الخام الإيراني في الأسواق ليضاعف بذلك حجم الفائض في الإمدادات العالمية حسب بعض التقديرات.

طهران تعمل على استعادة حصتها في السوق التي خسرتها بسبب العقوبات

ويركز كثيرون اهتمامهم على مدى السرعة التي يمكن لإيران أن تستعد بها إيران من الجوانب الفنية والتقنية لاستئناف ضخ النفط بالمعدلات التي كان عليها قبل فرض العقوبات عليها وذلك بافتراض إمكانية الموافقة على طرح الشحنات في الأسواق بسرعة وباستبعاد المخاوف من تقلص قاعدة زبائنها وما قد لحق بحقول النفط من ضرر نتيجة إهمالها.

والشيء الذي قد يهون من شأنه المضاربون على هبوط النفط هو العراقيل التي قد تظهر في المسار الدبلوماسي لعودة إيران إلى أسواق الطاقة العالمية.

وقال دبلوماسي غربي يعمل في منطقة الخليج «لا تتوقعوا فتح صنابير النفط.»

وأضاف الدبلوماسي أن من الأسهل كثيرا رفع العقوبات المالية لأن الكثير من مقومات تجارة النفط الإيرانية استهدفت بالعقوبات.

ومن المؤكد أن إبرام اتفاق نووي قد يسمح بعودة بعض النفط الإيراني إلى الأسواق سريعا. ويوضح تحليل لبيانات صناعة النفط أن إيران لديها مخزونات عائمة في ناقلات أمام شواطئها يصل حجمها إلى 12 مليون برميل من النفط كما أنها استأجرت منشأة تخزين في الصين لتسهيل شحن النفط الخام إلى الهند وكوريا الجنوبية.

ناقلة ترفع علم مالطة ومحملة بالنفط الإيراني ترسو أمام ساحل سنغافورة

ستواجه منافسة شديدة من أعضاء آخرين في منظمة أوبك مثل السعودية والكويت والعراق

ويقدر بعض خبراء الطاقة أن إيران قد ترفع صادراتها بما بين 500 ألف و800 ألف برميل في اليوم في غضون ستة شهور من رفع العقوبات غير أن من المرجح أن يكون ذلك نتيجة زيادة تدريجية.

وقال ريتشارد مالينسون المحلل بشركة انرجي أسبكتس في لندن «من المرجح أن تكون الاستجابة الأولية للسوق (لأي اتفاق) عاملا في نزول الأسعار.»

وأضاف «مازال الاهتمام منصبا على الزيادة في المعروض وثمة عدد كاف من الناس يقولون إن ذلك قد يدفع لزيادة سريعة في حجم المعروض الإيراني.»

وقال مالينسون إنه أيا كان ما سيحدث هذا العام «فقد لا يكون طوفان النفط الذي يخشى منه البعض في السوق.»

وتحرص طهران على استعادة حصتها في السوق التي خسرتها بمقتضى العقوبات التي قادت الولايات المتحدة فرضها عليها وقلصت صادراتها النفطية إلى مليون برميل في اليوم فقط بعد أن كانت 2.5 مليون برميل في اليوم عام 2012.

ففي نوفمبر الماضي قال بيجن زنغنه وزير النفط الإيراني «لن نخفض حصتنا في السوق العالمية تحت أي ظرف من الظروف ولا حتى بمقدار برميل واحد.»

غير أن زيادة مبيعات النفط الإيرانية بدرجة ملحوظة وإعادة الحصيلة للبلاد في العملة الصعبة يتعين رفع الكثير من القيود الأمريكية والأوروبية على عمليات الشحن والتأمين والموانئ والبنوك وتجارة النفط أو وقف العمل بها.

ومع ذلك قال زاكاري جولدمان مستشار السياسات السابق بمكتب استخبارات الإرهاب والمالية بوزارة الخزانة الأمريكية والذي ساهم في تطوير سياسات العقوبات الإيرانية إن تخفيف العقوبات سيكون متواضعا في البداية لأنها تمثل الجانب الأكبر من القدرات التي تملكها القوى العالمية للضغط على إيران.

وتنبأ جولدمان بأن تكون الخطوة الأولى السماح لطهران باستخدام المزيد من احتياطياتها الخارجية بالنقد الأجنبي والتي يقتصر استخدامها الآن على أغراض محددة في التجارة الثنائية.

وقال جولدمان الذي يرأس مركز القانون والأمن في جامعة نيويورك «هذه المسألة منفصلة ولا تشمل تفكيك هيكل العقوبات الذي بني بمجهود شاق على مدى السنوات الخمس الأخيرة.»

إيران لديها مخزونات عائمة في ناقلات أمام شواطئها يصل إلى 12 مليون برميل

وقال بوب مكنالي المستشار السابق في البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ورئيس مجموعة رابيدان جروب لاستشارات الطاقة حاليا إنه حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق نووي فمن المرجح أن تبقى العقوبات النفطية سارية فعليا حتى أوائل عام 2016.

ربما تحد أسعار النفط المنخفضة من الكمية التي قد ترغب إيران في طرحها في الأسواق. وقد قال زنغنه إن صناعة النفط في البلاد يمكنها أن تستمر حتى إذا انخفضت الأسعار إلى 25 دولارا للبرميل.

وقال ديفيد جولدوين الذي كان المبعوث الخاص ومنسق الشؤون الدولية للطاقة بوزارة الخارجية الأمريكية من 2009 إلى 2011 ويرأس الآن الهيئة الاستشارية في الطاقة بأتلانتيك كاونسيل إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط طهران ربما يدفع طهران للتفكير مرتين قبل إغراق السوق بالنفط حتى إذا تم رفع العقوبات.

وأضاف «ربما يتوقف ذلك على مدى احتياجهم للسيولة.»

وستواجه إيران أيضا منافسة شديدة من أعضاء آخرين في منظمة أوبك مثل السعودية والكويت والعراق في أسواقها الرئيسية في آسيا.

وقد أشارت الكويت ودول عربية أخرى من أعضاء أوبك شكوكا فيما إذا كانت إيران ستتمكن من زيادة انتاجها بسرعة نظرا لأن بعض حقولها النفطية ظلت خاملة بسبب العقوبات